

لا وقت



صحة

كريستالينا غورغييفا

بمقدور

باريس. ولا بد أن تكتسب هذه الإشارة السعريّة قوة أكبر على نحو محدد المسار — للوصول بمتوسط سعر الكربون العالمي إلى ٧٥ دولارا للطن بحلول عام ٢٠٣٠، وهو أعلى كثيرا من السعر الحالي وقدره ٣ دولارات للطن. وسيكون التوصل إلى اتفاق بين كبار مُصدري الانبعاثات حول حد أدنى دولي لسعر الكربون بمثابة بداية طيبة في هذا الخصوص.

ثانيا، نحن بحاجة لتكثيف الاستثمارات الخضراء. وتتوقع دراسة بحثية أعدها خبراء الصندوق أن سياسات سلاسل العرض الخضراء بإمكانها زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة قدرها ٢٪ تقريبا خلال العقد الجاري وخلق ملايين الوظائف الجديدة. وفي المتوسط، من المتوقع توفير حوالي ٣٠٪ من الاستثمارات الجديدة من مصادر التمويل العامة، مما يستلزم تعبئة الجزء المتبقي من مصادر التمويل الخاصة.

ثالثا، يجب أن نعمل من أجل تحقيق «انتقال عادل» إلى اقتصاد منخفض الكربون داخل كل بلد وفيما بين البلدان. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام العائدات المتولدة من تسعير الكربون في التحويلات النقدية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإعادة التدريب، وما إلى ذلك، بهدف تعويض العمالة ومنشآت الأعمال في القطاعات عالية الانبعاثات الكربونية. ويتزايد في الوقت الراهن استخدام مثل هذه المناهج في إطار إصلاحات نظام تسعير الكربون، كما في حالة البرنامج الوطني الألماني لتداول حقوق انبعاثات الكربون و«آلية الانتقال العادل» المزمع تنفيذها في الاتحاد الأوروبي.

وعبر البلدان، سيتطلب الانتقال العادل توفير الدعم المالي وسبل نقل التكنولوجيا الخضراء. ورغم أن أفقر بلدان العالم هي الأقل مساهمة في تغير المناخ فإنها الأكثر تأثرا بعواقبه والأقل قدرة على تحمل تكلفة التكيف. ونظرا لأن كثيرا من فرص تخفيف الآثار الأقل تكلفة موجودة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإن وفاء البلدان المتقدمة بالتزامها بتوفير ١٠٠ مليار دولار سنويا لتمويل الأنشطة المناخية في البلدان النامية سيكون في صالح العالم أجمع. ليس لدينا وقت ضئيل. وإذا نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (COP26)، لا بد أن نكون مستعدين للتحرك الحاسم — معا. فنحن نعرف ما يجب عمله؛ وأن لنا أن نعمل. **FD**

الفن أن يصلنا بما نعرفه وأن يلهمنا التحرك والعمل. ويعرض غلاف هذا العدد من إعداد الفنان الماليزي الشاب نور تيجان فردوس تصورا صارخا لعواقب أجيال من الإسراف البشري — أي تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي. وجميعها تهدد مستويات الصحة العامة والرفاهية المستقبلية التي سيرثها أبنائنا. وتبين استطلاعات الرأي الأخيرة تزايد الوعي بتغير المناخ، لا سيما بين الشباب. وهو ما تعتبره الغالبية حالة طوارئ عالمية — أكثر من نصف السكان في البلدان متوسطة الدخل وأقل البلدان تطورا، وقرابة ثلاثة أرباع السكان في الدول الجزرية الصغيرة، والبلدان مرتفعة الدخل. وقد تسببت جائحة كوفيد-١٩ في زيادة المخاوف: حيث يعرب ٤٣٪ من الناس عن ازدياد قلقهم في الوقت الراهن إزاء تغير المناخ.

ومع ذلك، كما قال ليوناردو دافينشي «المعرفة وحدها لا تكفي؛ فلا بد أن يصاحبها التطبيق. والرغبة في التطبيق وحدها لا تكفي؛ فلا بد أن تقترن بالعمل». ولكن كيف لنا أن نترجم هذا القلق إلى عمل؟ لقد أثمرت الطفرات المتحققة على صعيد العلوم والتكنولوجيا إنتاج لقاحات ضد مرض فيروس كورونا في زمن قياسي، وهو نموذج يبعث على الأمل من حيث إمكانية الابتكار والعمل اللازمين لتطوير تكنولوجيات منخفضة الكربون وتسويقها. كما أن الاستجابات على مستوى السياسات إزاء الجائحة توضح قدرة الحكومات أيضا على اتخاذ إجراءات غير مسبوقة عند الحاجة.

ومن الضروري أن نعمل بنفس العزيمة للتصدي لتغير المناخ والإسراع بوضع السياسات التي يمكن أن تحدّث فرقا في هذا الصدد.

أولا، نحن بحاجة إلى إشارات سوقية تعمل لصالح الاقتصاد المناخي الجديد، وليس ضده. ورغم ما قد يكتنف ذلك من صعوبات سياسية، فإن العالم بحاجة للتحرر من كافة أشكال الدعم على منتجات الوقود الأحفوري — بما يعادل أكثر من ٥ تريليونات دولار سنويا، وإن كانت التكلفة أعلى من ذلك كثيرا على مستقبلنا. وسوف يساهم وضع نظام قوي لتسعير الكربون في إعادة توجيه الاستثمارات القطاع الخاص وابتكاراته نحو التكنولوجيا النظيفة وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة. وبغير ذلك فإننا ببساطة لن نتمكن من تحقيق أهداف اتفاقية